

التنشئة الاجتماعية وانعكاساتها على جنوح الأحداث

Implications of Social Upbringing on Delinquency Juvenile

رحلي مراد¹، سعودي الجنيدي²

djenidi.saoudi@univ-msila.dz

rahli mourad, *¹, saoudi djenidi²

djenidi.saoudi@univ-msila.dz

¹ جامعة محمد بوضياف. المسيلة

تاريخ النشر: 2021/03/29

تاريخ القبول: 2021/03/20

تاريخ الاستلام: 2021/03/02

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على انعكاس التنشئة الاجتماعية على جنوح الأحداث في الجزائر من خلال تحديد ما اذا كان لكل حجم الأسرة، أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية دور في ذلك، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي باستعمال الموضوعات المتوفرة حول الموضوع ومن ثم العمل على تحليل كل ما تحتويه من معلومات ومحاولة الربط بينها ، تم التوصل إلى النتائج التالية:

كلما كان حجم الأسرة صغير كانت التنشئة الاجتماعية للحدث حسنة.

كلما كانت الأوضاع الاجتماعية للأسرة سيئة كانت التنشئة الاجتماعية للحدث سيئة.

كلما كانت الأوضاع الاقتصادية للأسرة سيئة كانت التنشئة الاجتماعية للحدث سيئة.

- الكلمات الدالة: التنشئة الاجتماعية، الحدث، الجنوح

Abstract: The present study aimed to identify the reflection of social upbringing on juvenile delinquency in Algeria by determining whether each family size, its social and economic conditions had a role in that, the study used the analytical method using the available topics on the topic and then work on analyzing all the information it contained. And trying to link them, the following results were reached:

The smaller the family size, the better the juvenile's socialization
The poorer the family's social conditions, the poorer the juvenile's socialization
The worse the family's economic conditions, the poorer the juvenile's socialization.
-Keywords Social Upbringing . Delinquency Juvenile

1. مقدمة:

عرفت الجزائر زيادة سكانية كبيرة بعد الاستقلال، وحتى بداية الثمانينات وذلك نتيجة لظروف معينة، حيث ارتفع عدد السكان من 12.1 مليون نسمة عام 1966 إلى 23.39 مليون نسمة عام 1987 بزيادة طبيعية تقدر 9.33 %، ووصلت هذه الزيادة عام 1998 14.05 % نتج عنها عدد سكان يقدر ب 29.1 مليون نسمة (ONS, 12/ 2000) .

ورغم انخفاض هذه الزيادة في السنوات الأخيرة إلا أنها بقية مرتفعة نوعا ما، وذلك ما أدى بلوغ اعداد السكان الجزائريين إلى 30.4 مليون نسمة في نهاية القرن، حيث توصلت إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات وكذا المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، إلى أن معدلات الخصوبة في انخفاض نسبي حيث بلغت عام 1966 حوالي 7.4 طفل لكل امرأة، و عام 1977 كذلك 7.4 طفل لكل امرأة و 4.84 طفل لكل امرأة عام 1997 (CENEAP, 04/1999) .

وتعرف معدلات الخصوبة معدلات كبيرة، أدت إلى ارتفاع معدلات عدد أفراد كل عائلة حيث قدرت إحصائيات 1998 ب 7 أشخاص لكل عائلة، حيث تبلغ العائلات المكونة من 07 أفراد حوالي 4.4 مليون عائلة، ومع أن هذا العدد لا يعبر حقيقة على التوزيع الصحيح لأفراد كل عائلة حيث يصل في بعض العائلات إلى 10 أفراد في

العائلة الواحدة، وهذا ما يبينه إحصاء 1998، بحيث هناك أكثر من 11 % من العائلات يبلغ عدد أفرادها 10 أو أكثر، مع العلم أن الأسر ذات العائلة الواحدة يمثلون أكثر من 71% أي ما يعادل 3.1 مليون أسرة (ONS, 11/2000)

وما تبينه هذه الإحصائيات من مظاهر الزيادة وارتفاع في الحجم، مع التذني الواضح في مستويات التنمية نجم عنه ارتفاع وحدة في البطالة. حيث تبلغ حوالي 30 % في كافة المجتمع، وقدرت هذه النسبة عند أبواب العائلات 18 %، في الوقت الذي كانت فيه نسبة البطالة عند العائلات ذات 10 افراد وأكثر تقدر ب 80 % بالإضافة إلى ذلك نجد أن نسبة الفقر وصلت إلى 20 % عام 1988، من مجموع السكان ليصل عام 1995 إلى 42.4% (CENEAP, 04/1999) .

و هناك مشكل آخر طرح بشدة وهو مشكل السكن، حيث أن الجزائر لازالت تعرف نقصا في عدد المساكن إلى جانب إكتظاظها، حيث أنه حسب إحصاء 1977 بلغت نسبة إشغال المسكن 9.3 فرد في كل مسكن، مع أنها انخفضت إلى 7.14 فرد في كل مسكن حسب إحصاء 1998 (Minister de la santé et de la population, 12/1999)

وكل هذا انعكس على الجانب الاجتماعي، والذي أثر بدوره على المجتمع الجزائري بكل شرائحه وفئات أعمارهم، حيث أصبح الأولياء عاجزون عن تلبية رغبات أفراد عائلاتهم، وأصبح التحكم في الأبناء شيء مستعصي، وذلك ما نلاحظه في الشوارع من كثرة التسول والآفات الاجتماعية وغيرها من السلوكيات الإنحرافية، ومن بين هؤلاء نجد شريحة الأحداث، حيث أصبح الشارع الجزائري مكتظ بهذه الفئة وحتى مراكز إعادة التربية أصبحت عاجزة عن احتواء كل هؤلاء المنحرفين.

إن كل هذه المعطيات التي أوجزناها تدفعنا للتساؤل التالي:

- هل لعدد الأطفال في العائلة الواحدة علاقة بانحرافهم؟ أو بعبارة أخرى هل يمكن أن يشكل عدد الأطفال الكبير في العائلة عائقا أمام الأبوين في تنشئة أبنائهم تنشئة اجتماعية سليمة؟

- وهل حجم الأسرة وحده هو الذي يجعل الأبناء غير قادرين على الاهتمام والاعتناء بكل أبنائهم مما يؤدي إلى انحرافهم؟ أم أن للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية دخل في ذلك؟

الفرضيات:

من خلال التساؤلات التي وردت في الإشكالية استطعنا صياغة الفرضيات الثلاثة التالية:

1. كلما كان حجم العائلة صغير كلما كانت التنشئة الاجتماعية للحدث حسنة.
2. كلما كانت الأوضاع الاجتماعية للعائلة سيئة كانت التنشئة الاجتماعية للطفل سيئة.
3. كلما كانت الأوضاع الاقتصادية للعائلة سيئة كانت التنشئة الاجتماعية للطفل سيئة.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى دراسة هذه الظاهرة هناك سببين رئيسيين وهما:

- 1- إن ظاهرة الجنوح في الجزائر تشكل خطورة كبيرة على مستقبل الأحداث والشباب، حيث نلاحظ من خلال تتبعاتنا وملاحظاتنا اليومية في الشارع والمحاكم، أن هذه الظاهرة زادت بشكل كبير في العشرية الأخيرة عموماً، والسنوات الأخيرة من هذه العشرية خصوصاً، وهو الشيء الذي دفعنا إلى دراسة هذه الظاهرة والاهتمام بها، نظراً لما تلحقه من مشاكل اجتماعية على الأطفال في حد ذاتهم وكذا المجتمع.
- 2- عدم اهتمام المسؤولين وعدم أخذهم بعين الاعتبار للدراسات والبحوث السابقة، ومحاولة منا التأكيد على خطورة هذه الظاهرة المعيقة للسير الحسن للمجتمع.
- 3- كذلك أن ما دفعنا إلى الاهتمام بهذه الظاهرة هو التأكيد على أهمية الرعاية الاجتماعية للطفل داخل الأسرة، حتى ولو في وضعية صعبة.

أهداف البحث:

إن الهدف الذي يسعى إليه الباحث من وراء دراسته، يعتبر أحد العوامل التي تؤثر في اختيار مشكلة البحث، لذلك فهذا البحث نهدف من ورائه إلى:

- 1- التعرف على ما إذا كان للوضعية الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للأسرة انعكاسات على سلوك أطفالها.
 - 2- في معرفة أهم المشاكل التي يعاني منها الحدث والتي أدت إلى انحرافه.
- 1- مفهوم الأسرة:

تعددت التعاريف حول هذا المفهوم، نظرا لأهمية وحساسية موضوعه وكذلك فيما تحمله الأسرة من أشكال ووظائف وخصائص متنوعة، وخاصة الدراسات التي تشكل الصدارة في ذلك:

حيث يعرفها قاموس علم الاجتماع على أنها " جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة (تقوم بينهما رابطة زوجية مقررة) وأبنائها، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة، إشباع الحاجات العاطفية وممارسة العلاقة الجنسية، وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء....." (غيث، 1998) وهناك تعريف آخر يحدد بشكل واسع ومختلف، مع الطرح الأول في بعض النقاط أي من الممكن أن يقودنا إلى تفسير أعم وأشمل لمفهوم الأسرة، فالأسرة حسب هذا التعريف هي "... وحدة المجتمع، وهي من أهم الأنظمة الاجتماعية التي تدور حولها حياة الإنسان، وتتكون الأسرة عادة من الوالدين والأبناء وغيرهم ممن ينتمون إليهم بصلات عائلية بيولوجية، بحيث يضم الجميع إعادة بيت واحد... وفي مجتمع الأسرة تتبلور شخصية الطفل بما يتأثر بالتفاعلات الاجتماعية والمعايير الخلقية التي يتعرض لها... (بركات، 1977).

ومن هذين التعريفين، نلاحظ أن هناكوظيفتين أساسيتين للأسرة:

(1) وظيفة بيولوجية

(2) وظيفة اجتماعية: وتمثل المجال الواسع للتفاعلات الاجتماعية بين أفراد الأسرة.

أما التعريف الإجرائي للأسرة فهو كل الأفراد الذين يعيشون في مسكن واحد، والذين يربطهم قرابة الدم والنسب، والتي تضم مجموع العائلات التي تعيش في نفس هذا المسكن، كانت كل واحدة مستقلة في مصاريفها، أو أنهم يتقاسمون نفس المطبخ، ويتناولون نفس الوجبة.

2- مفهوم الحدث:

يختلف المشرعون، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع في تعريف وتحديد مفهوم الحدث. فالحدث قانونيا يختلف تحديده من بلد لآخر، وذلك حسب خصوصيات كل بلد، وحسب تحديد السن الأدنى والأقصى لمرحلة الحادثة. وتتبع في ذلك معايير ومقاييس كالحالة العقلية والنفسية والاجتماعية (قواسمية، 1992) حيث نجد أن المشرع الجزائري قد قسم الحادثة إلى مرحلتين:

أ- مرحلة الأحداث دون 13 سنة.

ب- مرحلة الأحداث من 13 إلى 18 سنة.

أما مفهوم الحديث من المنظور الاجتماعي والنفسي فهو الصغير منذ ولادته وحتى يتم له النضج الاجتماعي والنفسي، وتتكامل له عناصر النضج والإدراك.

من كل هذه المفاهيم يستوجب تقديم مفهوم إجرائي للحدث، بحيث يكون الحدث: هو ذلك الفرد الذي لا يزيد سنه عن 18 سنة، ويسمى بالحدث لحادثة سنه وصغرها، فهو غير مسؤول عن نفسه، وإنما يقع تحت كفالة والديه أو أحدهما أو شخص آخر في حالات استثنائية.

3- مفهوم التنشئة الاجتماعية:

فالتنشئة الاجتماعية بذلك عبارة عن عملية تعلم وتعليم، وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى إكساب الفرد سلوكيات ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة لجماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتسير له الاندماج في الحياة الاجتماعية " (زهران، 1972).

من خلال هذا التعريف المحدد لعملية التنشئة الاجتماعية، من وجهة نظر نفسي و اجتماعي، فإن عملية التنشئة الاجتماعية عبارة عن عملية تعلم وتعليم، بحيث يكتسب الفرد مما يتعلمه من ثقافة المجتمع، والتي يتلقاها من طرف الأسرة، والتي هي: "... أول بيئة تتولى هذا الإعداد، فهي تستقبل المولود، وتحيط به وتروضه على آداب السلوك الاجتماعي، وتعلمه لغة قومه، وتراثه الثقافي، والحضاري م ن عادات وتقاليد وسفن اجتماعية... والأسرة في هذا الشأن لا يعادلها فيه بيئة أخرى" (مذكور، 1975)

وعلى هذا الأساس تعمل الأسرة على تنشئة الطفل و تكوين شخصيته في اتجاهين متداخلين إحدهما هو تطبيعه بالطابع الذي يتماشى مع ثقافة المجتمع بصفة عامة، وثانيها هو توجيه نموه في داخل هذا الإطار في الاتجاهات التي تتماشى مع ثقافة الأسرة ذاتها واتجاهات الطبقة او الوسط الاجتماعي الذي ينتمي اليه (الدين، 1974)

فالوسط الأسري ونوعية انتمائه الثقافي، والاجتماعي له دور مهم وخاصة من حيث القيم الخلقية الثقافية للأسرة، وللوالدين بالخصوص، فهما يؤثران بشكل مباشر في تكوين نوع من التوازن القيمي والسلوكي للفرد.

أما المفهوم الإجرائي للتنشئة الاجتماعية الذي نوظفه في دراستنا هي تلك العملية التربوية، التي يقوم بها كل من الأب والأم، وأفراد الأسرة في تربية أبنائهم من خلال الأساليب التربوية التي يستعملها والمتمثلة في نوعية القيم الاجتماعية والأخلاقية التي نسعى لأن نظهرها في سلوكا تهم اليومية، وحمايتهم من الخروج إلى الشارع وبالتالي إلى الانحراف وهذا تحت تأثير حجم الأسرة والوضعية الاقتصادية لها.

4- مفهوم العائلة:

حسب التعريف المعمول به في الديوان الوطني للإحصائيات، وحسب تعداد 1998، ف إن العائلة عرفت كما يلي:

- رجل مع زوجته أو زوجاته وأبنائه العزاب يعيشون تحت سقف واحد، قد يكون الأطفال من الزوج أو من الزوجة أو منهما معا.
- رجل وزوجته بدون أطفال يعيشان تحت سقف واحد.
- رجل وزوجته مع أبنائه العزاب يعيشون تحت سقف واحد.
- إخوة وأخوات عزاب يعيشون تحت سقف واحد.

أما المفهوم الإجرائي للعائلة هو كل رجل وزوجته أو زوجاته وأبنائه العزاب يعيشون تحت سقف وقد يكون الأطفال من الزوج أو الزوجة أو منهما معا، وهذا التعريف هو الذي سنتناوله في بحثنا هذا.

5- مفهوم انحراف الأحداث:

مفهوم انحراف الأحداث مفهوم غير واضح يستلزم البحث والدقة والحيطة، وفيما يلي توضيحاً لهذا المفهوم:

انحراف الأحداث من المفهوم البيولوجي:

إن انحراف الأحداث من وجهة النظر البيولوجية هو سلوك مضاد للمجتمع مرتبط إلى حد كبير بالتراث الذي ينتقل للحدث من أسلافه. فالجانب إنما يولد مجرماً سالكا في حياته سلوك الشواذ لا يجدي فيه إصلاح ولا يفيد عقاب، وهذا رأي أصحاب الوراثة وكل أصحاب هذا المذهب يرجعون انحراف الأحداث إلى التكوين العضوي المعيب للحدث سواء من حيث الشكل الخارجي لأعضاء جسمه أو أداء أعضائه الداخلية لوظائفها.

انحراف الأحداث من المنظور النفسي:

أصحاب المدرسة النفسية يعرفونه كالتالي:

ف burt (بيرت) يعرفه بأنه " حالة تتوافر في الحدث كلما اظهر ميولا مضادة للمجتمع، لدرجة خطيرة تجعله، أو يمكن أن تجعله موضوع لإجراء رسمي". (السيد، 1995).

أما august aichorn (أكهورن) فيعرفه " بأن عدم التوافق الذي ينشأ من العوامل الداخلية والخارجية التي تحول دون النمو العاطفي للحدث، فلا يرتبط بحب والديه أو من يحل محلها".

أما Alexander (أليكسندر) فيعرفه بأنه هو الذي تتغلب عنده الدوافع الغريزية والعدوانية على القيم المجتمعية، كما يرى أن الإضطراب في البيئة إنما يكون بمثابة عوامل لخلق الشخصية الاجتماعية، ومن ثم فالبيئات الإجرامية، تنتج أكثر المجرمين أي أنها تكون بمثابة معمل لتفريغ المنحرفين.

انحراف الأحداث من المنظور السوسيولوجي:

إنه في مقابل التفسيرات النفسية والبيولوجية للانحراف والتي قد أرجعت انحراف الحدث إلى تكوينه العضوي أو النفسي، نجد على الجانب الآخر من أنصار المذهب الاجتماعي يركزون على بيئته، وما يحيط به من ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وحضارية... تؤثر في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، تلك الظروف الخارجية التي تحيط بالحدث المسؤولة عن سلوكه الانحرافي ركزها المنظور الاجتماعي في الفقر، والسكن في المناطق المتخلفة، الفساد والانحلال الأسري، والتحضر، والحرمان المادي والسيكولوجي، التصدع الأسري وغير ذلك من عوامل.

انحراف الأحداث من المنظور القانوني:

أما رجال القانون فهم فريقان: المحافظون أصحاب المذهب الجنائي القديم، والمجددون، انصار الفكر الحديث.

- المحافظون يعرفون انحراف الأحداث بأنه نوع من الإجرام وخروج عن القانون يستوجب العقاب.
- أما المجددون فيعرفون الانحراف من الناحية القانونية بأنه نوع من السلوك أو موقف يمكن لأن يعرض أمره على المحكمة ويصدر فيها حكم قضائي.

ويعرف (تابان - w. tappan) الحدث المنحرف بأنه شخص قد صدر ضده حكم من إحدى المحاكم بالتطبيق لتشريع معين.

وعليه فالقانون يحصر الانحراف في حدود معينة، ويحيطه بسياج م ن الشكليات والإجراءات الرسمية، وهذه الحدود والشكليات والإجراءات لا قيمة لها من الوجهة النفسية.

8- التنشئة الاجتماعية وانحراف الأحداث

أ- عوامل انحراف الأحداث:

الانحراف سلوك إنساني يتميز عن غيره من السلوكات الإنسانية، بانه انحرافي. وهذا السلوك الانحرافي إنما يصدر عن إنسان يختلف في تركيبه وتكوينه عن إنسان آخر، وبالتالي فإن درجة تأثير التكوين الداخلي لكل إنسان على تصرفاته ودرجة تأثره بمختلف العوامل الخارجية تختلف من إنسان إلى آخر على نحو يكون فيه من العبث القول بان هذا العامل أو ذاك يعد سببا كافيا و لازما لوقوع الانحراف.

كما أن الانحراف من جهة أخرى ظاهرة اجتماعية بذاتها أو مجموعة محددة منها - يؤدي حتما إلى وقوع الانحراف.

هذا الوضع المركب للسلوك الإنحرافي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند البحث في العوامل الدافعة إليه. ومن ثم فعوامل انحراف الأحداث إذا مزدوجة بعضها عام يتعلق بالانحراف كظاهرة اجتماعية، وهذه هي العوامل الاجتماعية أو البيئية أو الخارجية التي تدفع الحدث للانحراف، وبعضها خاص بالأحداث كأفراد وهذه هي العوامل الفردية أو الداخلية لأحداث هذا الانحراف.

- العوامل الاجتماعية:

تتضمن العوامل الاجتماعية لانحراف الأحداث الوسط المحيط بالحدث منذ ميلاده، وحتى لحظة ارتكابه الجريمة أو وقوعه في هاوية الانحراف.

يختلف الوسط الاجتماعي المحيط بالحدث باختلاف موقف الإرادة منه، فقد يكون مفروضا أو عرضيا، ويكون الوسط الاجتماعي مفروضا حيث لا يكون للإرادة في الموافقة عليه أو رفضه، وأسرّة الإنسان التي ولد فيها، والسكن أو الحي الذي تقيم فيه تلك الأسرة يعتبر وسطا اجتماعيا مفروضا لا دخل لإرادة الأبناء في اختياره.

وليس هناك أي شك في أن الأسرة هي اللبنة الأولى في المجتمع، وهي أول وسط اجتماعي تتفتح فيه وعليه عيني الطفل، وعلى أساسه تتكون شخصيته ومواقفه اتجاه المجتمع فيكون الشخص سويا إذا كانت الأسرة سوية، والعكس كذلك.

واستواء الأسرة من عدمه أمر يتوقف على بنيتها، ومجموع القيم السائدة فيها، وكثافتها وعلاقة أفرادها، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للوالدين، وهذه وتلك قد يكون لها دخل إذا ما تضافرت مع غيرها من العوامل في انحراف الأحداث.

التصدع الأسري: الأسرة القوية المتماسكة التي تقوم على الود والتفاهم بين الوالدين، وبينهما وبين الأولاد ويخرج منها شخصية سوية لا تتساق وراء النزاعات وتقاوم كل إغراء يدفع بها إلى سلوك سبيل الجريمة. أما الأسرة المفككة أو المتصدعة يتولد عنها اضطراب نفسي للطفل قد يدفع به إلى الإجرام. أو على كل فالتصدع الأسري يأخذ صورة فيزيقية ونعني بها فقدان أيا من الوالدين عن الحياة الأسرية بالموت أو الهجر أو الانفصال أو الطلاق، ويتخذ التصدع كذلك صورة سيكولوجية ويبدو من

خلال إدمان الخمر والمرض العقلي، الاضطراب الانفعالي للأباء، و المناخ الأسري المميز بالصراع الداخلي والتوتر المستمر، فهذا من شأنه أن يشكل عاملاً هاماً في خلق الانحراف.

السلوك التربوي للأسرة: لقد دلت معظم الدراسات والأبحاث على أن التربية الخاطئة من أهم العوامل البيئية ذات صلة بالجريمة والانحراف ونقصد بتعبير التربية الخاطئة من جهة إلى عدم المبالاة والتجاهل من طرف الوالدين بسلوك الأطفال، ومن جهة أخرى إلى القسوة المسرفة في التربية، أو اللين أو التهاون المسرف، أو التذبذب في المعاملة.

المستوى القيمي والخلقي السائد في الأسرة: ونقصد هنا:

- عدم احترام وتقدير العادات والقيم والتقاليد وأنماط السلوك المتعارف عليها في حدود المستوى الطبقي والمكانة الاجتماعية، وفي إطار الجيرة والمجتمع بحسب قوة النمط ودرجة اتساعه.
- خفوت القيم الروحية أو انعدامها كلياً سواء بصورة مكشوفة أو بصورة مستمرة، ويدخل في إطار ذلك الانصراف عن تأدية الشعائر الدينية وما يستلزمه من فرائض وطقوس.
- انهيار معاني الصفة وتغليب الغرائز، والاستسلام لها سواء بالضعف في المقومات الأخلاقية أو الأسباب مرضية.
- الهروب من الواقع الاجتماعي والأخلاقي السائد في المجتمع، ومحاولة تقليد نماذج معينة من الحياة في مجتمعات أخرى، تختلف في ظروفها وخصائصها وثقافتها وتراثها عن المجتمع الذي تعيش فيه الأسرة.

ومن هنا تلعب الإباحية المنبثقة في إطار الأسرة دورا مباشرا في تكوين شخصية الطفل مما يؤدي به إلى الإحساس الخاطئ بظلم المجتمع وقسوة الآخرين عليه وضغطهم على حريته الشخصية مما قد يدفعه إلى سلوك كافة أشكال الانحراف.

ب- العوامل الاقتصادية:

لاشك أن المقدرة الاقتصادية للأسرة تكون سببا في تحديد كثير من العوامل المؤثرة والتي قد تؤدي إلى إجرام أو إنحراف الأحداث.

وأول ما يتأثر بالظروف الاقتصادية هو المسكن والحي الذي يقيم فيه الحدث ذلك أن رب الأسرة يتخير المكان في الحي الذي يتماشى اقتصاديا مع موارده، فهناك أحياء تتطلب مستوى معين من الدخل، وكلما انخفضت مقدرة الأب المالية كلما بعد عن تلك الأحياء، وبالتالي التوجه إلى أحياء متواضعة مساكنها تتناسب مع الدخل المنخفض، أغلبها مساكن ضيقة، يتكدس فيها كل أفراد العائلة. وهذا له أكبر الأثر في استقرار الصغير داخل المسكن أو الهرب منه إلى الطريق، لا سيما في أوقات الفراغ، والذي بدوره إلى مخالطة رفاق السوء.

هذا والضييق الاقتصادي نفسه قد يكون عاملا من عوامل الجناح، فالأسرة الصغيرة حينما تكون محدودة الاحتياجات، ويكون لها من إيراداتها ما يكفيها، ومع مرور الوقت وكثرة الأولاد، يقتصر الإيراد على تلبية الضروريات، حينئذ يشعر الأولاد بالحرمان الذي تزداد وطأته برؤية ما هو محرومين منه بأيدي غيرهم، لا سيما مع ما تؤدي إليه المدينة الحديثة من تطلعات إلى مختلف أنواع المتعة. هذا الحرمان يسوق أحيانا إلى تصرفات منحرفة، أبرزها السرقة.

ومن ثم فإنه على الرغم ما بين الضيق الاقتصادي (الفقر والانحراف من ارتباط قوي إلا أن هذا يجب أن يؤخذ دائما بالحذر على أساس أن الفقر في حد ذاته ليس عاملا رئيسيا في الاتجاه أن السلوك الإجرامي أو الانحرافي.

ويتفق بيرت مع دوجريف في القول بأن الفقر عاملا نادرا ما يكون وحيدا في تسبب الجريمة، كما أن الفقر يبدو عاملا غير مباشر. فمن خلال الأحوال التي يؤدي إليها الفقر وقلة المال، كالأزدحام والضييق والقلق والاحتكاك تبدو الجريمة واضحة.

ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر

يعتبر البحث في مسألة تنمية الطفل على المستوى العالمي من الانشغالات المصلة بحقوق الإنسان منذ سنة 1924، ودق تجسدت في إنشاء صندوق دولي لتقديم العون للطفل في التصريح العالمي لحقوق الطفل الذي صادقت عليه هيئة الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 20 نوفمبر 1959 (القادري، 1994) وقد التزمت الجزائر كغيرها من بلدان العالم بالاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع، ونقر بذلك مجموع المراسيم والقوانين الصادرة عن الدولة الجزائرية، والمتعلقة بحقوق الطفل، إضافة إلى بعض الدراسات والمحاضرات التي عالجت موضوع إنحراف الأحداث.

الخاتمة:

الانحراف سلوك إنساني يتميز عن غيره من السلوكات الإنسانية، بأنه انحرافي. وهذا السلوك الانحرافي إنما يصدر عن إنسان يختلف في تركيبه وتكوينه عن إنسان آخر، وبالتالي فإن درجة تأثير التكوين الداخلي لكل إنسان على تصرفاته ودرجة تأثره بمختلف العوامل الخارجية تختلف من إنسان إلى آخر على نحو يكون فيه من العبث القول بأن هذا العامل أو ذاك يعد سببا كافيا ولازما لوقوع الانحراف.

كما أن الانحراف من جهة أخرى ظاهرة اجتماعية بذاتها أو مجموعة محددة منها يؤدي حتما إلى وقوع الانحراف.

هذا الوضع المركب للسلوك الإنحرافي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند البحث في العوامل الدافعة إليه. ومن ثم فعوامل انحراف الأحداث إذا مزدوجة بعضها عام يتعلق بالانحراف كظاهرة اجتماعية، وهذه هي العوامل الاجتماعية أو البيئية أو الخارجية التي تدفع الحدث للانحراف، وبعضها خاص بالأحداث كأفراد وهذه هي العوامل الفردية أو الداخلية لأحداث هذا الانحراف.

المراجع:

- CENEAP. (04/1999). *EVALUTION DE FAMILLE ET COMPORTANT DEMOGRAPHIQUE*. ALGER.
- Minister de la santé et de la population. (12/1999). *tendance observe et principaux indicateurs par wilaya*. ALGER.
- ONS. (11/2000). *DONNEES STATISTIQUES*. ALGER.
- ONS. (12/ 2000). *COLLECTIONS STATISTIQUES*. ALGER.
- *اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث*. (1995). الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية.
- الدين م. ع. (1974). *كيف نربي أطفالنا - التنشئة الاجتماعية للطفل في الأسرة العربية*. القاهرة : دار النهضة العربية.
- السيد ر. (1995). *اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث*. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية.
- القادري ع. ا. (1994). *الطفل في القانون الدولي*. الجزائر : المجلس الأعلى للشباب.
- بركات م. خ. (1977). *علم النفس التربوي في الأسرة* (Vol. 1). الكويت : دار العلم.
- زهران ح. ع. (1972). *علم النفس الاجتماعي*. القاهرة : عالم الكتب.
- غيث م. ع. (1998). *قاموس علم الاجتماع*. مصر : دار المعرفة الجامعية.
- قواسمية م. (1992). *جنوح الأحداث في الجزائر في التشريع الجزائري*. الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب.
- مذكور ا. (1975). *معجم العلوم الاجتماعية*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.